الهيني فيه نظر والقول بان المراد هي هو في الحقيقة وان اختلفا بالذات
كزيد مع عمرو لان الشخص خارج عن الحقيقة المشتركة مردود بانه
لا قايل بهذا المعنى هنا حتي يرد عليه فالاولي ان يقول لا دي الي اتحاد الي ح
الصفات والموصوف وهو لا يعقل وقد سبق اول مبحث المعاني امكان
تخلصهم باختلاف المفاهيم فراجعه مع ما قبله لكانت محدثة اي
والا لزم تعدد القدما المتغايرة وجبت للذات اي التاثير الذات
فيها تعليلا لانها اقتضت كالازم انها ازلا فيلزم الحدوث الذاتي وقد سبقت
الاقسام الاربعة لا بالذات اي لا بذاتها هي اعني الصفات وهذا
ميل من الشارح كلام الفخر ومن تبعه مع ان الكلام السابق ما رعلي طريقة
الجماعة وسبق تحقيق المقام وباضافة الصفات الذات اي المقصود
اصطلاحا خاصا علي المعاني والاضافية قد تكون متجددة نحو مع
العالم وظاهر انها لا وجود لها حتي يلزم قيام الحوادث بذاته تعالي
كالاحيا والاماتة عند الاشاعرة فانها غير حق العندية التاخير عن
الغيرية اي الانفكاك فافهم القديمة عند الاشاعرة كذلك عند غيرهم
ولعله خصهم لقوله بعد الحادثة عندهم وسبق تحقيق المقام في مبحث
القدرة او اشتق تسمح من وجهين الاول ان الاشتقاق
من عوارض الالفاظ الثاني ان للمشتق معناه الذات والصفة
ولعله لاحظ ان محط القصد الصفة علي ما نقل عن الاشعري
وغيره وصفة الفعل ما اشتق الخ فيه ما كان معني خارجا
او اشتق من معني خارج كخلق وخالق والمراد بالمعني هنا مطلق
الوصف الثبوتية يعني الوجودية ولو عبر به كان اولي
لخروج السلوب والمعنوية فلا تعلق لها ان قلت كونه قادرا يتوقف
علي القدرة اذ معناه كونه متصفا بالقدرة والقدرة متعلقة
فليكن كونه قادرا متعلقا ايضا قلت المتوقف علي المتعلق
لا يلزم ان يكون متعلقا وذلك ظاهر عند من تامل تقتضي

امرا

امرا زايدا يعني يصلح له ولما كونه يتعلق به الفعل فلا تقتضيه ذات
الصفة بل ان وجد ذلك الامر علي وجه تتعلق به الصفة وقد يكون
وجوده كذلك واجبا لذات المولي تعالي بالنظر لعلمه فيكون التعلق
بالفعل واجبا لكن لذات الصفة وكلامنا في الاقتضاء لذات الصفة
كما صرح به الشارح في الكلام وما بعده وخذ فرض الاوايل الدالة
الاواخر وان كان الغالب العكس بمحلها اللايق بمقام الالوهية هية
بموصوفها او نحو ذلك ولا يحتاج التعبير بالمحل كالحياة
الكاف استقصائية او ادخلت القدم والبقا والوجود علي
انها معان كما سينقل الشارح وان كان الراجح خلافه فانها
صفة مصححة للادراك هذا لا يناسب هنا فالاولي ان يقول
فانها لا تطلب امرا زايدا علي قيامها بالذات اللهم الا ان يقال
المراد مصححة للادراك فقط ولا تقتضي امرا زايدا والادراك
سبق للشارح طريقة تقتصر علي المحسوسات فارجع لما مر الموجود
راجع للجايز ويمكن ان ترجعه للواجب ايضا ليخرج الواجب العدمي كانتفا
الشريك فان الظاهر انه لا يسمع ولا يبصر ولا يدرك اذ هو
عدم محض ثم يعلم من تعدد واتحاد هذا بالنظر لتردد السايل
والا فالجواب الاتحاد فقط كما يقول ووحدة اوجب لها اي بكل
ممكن يشير الي ان النكرة وان كان الغالب ان لا تشمل في سياق الاثبات
اريد بها هنا العموم خصوصا وقد قال بلا تناهي ما به تعلقت
او ما لا يمتنع تنويع في التعبير والمعنى واحد وهو ان المراد بالامكان
هنا الخاص وهو نفي الضرورة عن الطرفين لا العام وهو نفيها
عن المخالف فيصدق بوجود الواجب لذاته قال العلامة
الملوي لو ضر الوجوب والاستحالة العرضيان ما بقي للقدرة متعلق ضرح
اذ كل ممكن اما واجب عرضي ان علم الله وجوده او المستحيل واما
الامكان فلا يكون عرضيا كما مر لئلا يلزم تحصيل الحاصل